الإسناد في النظرية النحوية العربية

- دراسة في الوظيفة الدلالية- التداولية-

د. محمود رزايقية
المركز الجامعي الونشريسي- تيسمسيلت- الجزائر
البريد الإلكتروني:abousoltane141@gmail.com

ملخّـص : ينتمي هذا العملُ إلى ضَربٍ من الدّراسات التي تسعى إلى قراءة التّراث النحوي قراءةً معاصرةً تستثمرُ بعض المناهج اللّسانية المستحدثة. حيث تتوجّه الدّراسةُ إلى قضيّة محورية في النظرية النحوية العربية ، ونعني بها قضية الإسناد. ويسعى هذا البحثُ إلى التعرّف على البُعد الوظيفي الدلالي- التداولي من خلال التحليل النحوي للتراكيب الإسنادية ، وما تتضمنه من قِيَم تخاطبية.

قد واجهتنا عدّةُ صعوبات عند محاولتنا الاقتراب من " الأبعاد التداولية" في التركيب الإسنادي ، ولِتَجَنُّب التشتّت حاولنا التركيز على جانب مخصوص ، وهي علاقة معاني الكلام بالإسناد ، واتّخاذ المسند إليه والمسند معياراً للحكم على نوع الجملة.

الكلمات المفتاحية: الإسناد ؛ النحو ؛ الدلالة ؛ التداولية ، الوظيفة.

Attribution in Arabic grammatical theory

-Study in the semantic- pragmatic function

This work is part of a type of study aimed at reading modern grammar and reading literature using modern linguistic approaches.

This research seeks to identify the Functional in the semantic-pragmatic dimension in the experimental structure .

So as not to make the mistake, we focused on one side, the relationship of the meanings of speech with attribution. The assignor and the assignee were a criterion for judging the sentence

key words: Attribution, grammar, semantics, pragmatism, function.

مقدّمـــة: لا يخفى على أحد أنّ التراث النحوي العربي يحوي في مكامنه نظرية نحوية اعتلت صرح التفكير النحوي في تلك القرون المتقدّمة ، وذلك من خلال القدرة على تجريد المفاهيم ، والمهارة العلمية في التعليل ، وتقسيم الأبواب ، وطرح المسائل ، والتفوّق في الاستنباط وتقرير الأحكام.

يعدّ الإسناد من أهمّ الموضوعات التي ساهمت في تشكيل النظرية النحوية العربية ، وله أثره في تقعيد القواعد النحوية ، وقد رأى النحاة أن الجملة لا تكون تامّة نحوياً إلّا إذا توافر فيها طرفا الإسناد ، وإن غاب أحدهما فإنّ النحاة يلجأون إلى التقدير والتأويل ، لا لشيء سوى إتمام ركني الإسناد.

لقد قام سيبويه بتأسيس أركان العملية الإسنادية ، وجعل من موضوع الإسناد منهجاً قسّم على أساسه أبواب الكتاب وفصوله. يقول الدكتور محمد كاظم البكّاء: " وقد بنى سيبويه الكتاب على (الأبواب) وعقد على (أقوال العرب) التي تمثّل أمثلة استخدام اللغة العربية لدى فصحائهم ، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد..."[1]. وأعطى ابنُ هشام الإسناد قيمة مفصلية في التفريق بين الكلام والجملة ، فكلاهما كلام مفيدٌ يحسنُ السكوت عليه ، بشرط أن تبقى الجملة خاضعة للإسناد[2].

وكان للإسناد حضورٌ كبيرٌ في الدرس البلاغي القديم ، إذ يعدّ البلاغيون الإسناد أحد أبواب (علم المعاني). ونظرية النظم –عند عبد القاهر الجرجاني- قامت على علم النحو ، وكان الإسناد عماد النظم والتعليق في الكلام.

الإسناد في النظرية النحوية العربية في حاجة إلى إعادة قراءة نصوصها ، والبحث في مناهج علمائها القدامى في ضوء ما يستجدّ في الدرس اللساني الحديث ؛ لأنّ اللّغة لا يعتدّ بها كألفاظ ومفردات ، بل هي مجموعة من العلاقات ضمن جمل وتراكيب مفتوحة على إنتاج/توليد تراكيب أخرى في المجال التداولي(استعمال اللغة) ؛ إذ الاتّجاه التداولي أضحى الاتّجاه الأوحد الذي استطاع أن يستوعب اللسانيات العالمية ، وخاصّة نظرية الأعمال

اللغوية التي رأت النور على يدي الفيلسوف البريطاني(أوستين)، وطوّرها الفيلسوف الأمريكي(سيرل).

أهمية هذه الدراسة لا تكمن فقط في محاولة إعادة قراءة الإسناد في ضوء اللسانيات الحديثة ، وإنما هو الارتقاء إلى إلى إقامة حوار علمي بين التراث النحوي العربي ومستجدّات اللسانيات الحديثة.

(الإسناد) بين اللغة والاصطلاح: قبل التعرّف على قيمة الإسناد في بناء نظرية النحو العربي ، ينبغي توضيح أهمّ مرتكز تقومُ عليه الجملةُ العربيةُ ، وهو كلمة " الإسناد" في اللّغة والاصطلاح .

الإسنادُ: مصدرٌ للفعل الرباعي(أسنَدَ) من المجرّد الثلاثي(سَنِدَ) المزيد بالهمزة ، من بال تعِبَ لغة ، وقد ذكرت بعضُ المعاجم أنّه يأتي من باب: كتبَ ؛ حيث يقال: " سندْتُ إلى الشيء أسنُدُ سنوداً ، واستندْتُ بمعنىً ، وأسندتُ غيري"[3]. وجاء في معجم مقاييس اللّغة أنّ " (السين والنون والدال) أصلٌ واحدٌ ، يدلّ على انضمام الشّيء إلى الشيء ، يقال: سندت على الشيء ، أسند سنوداً وأسندتُ استناداً ، وأسندتُ غيري إسناداً... ومنه السِّناد ، أي: النّاقة القوية ، كأنها أُسندتْ من ظهرها إلى شيء قويّ. والمسند:هو الدّهر ، لأنه مُتضامّ"[4]. والإسناد في اللغة عند الشريف الجرجاني هو:" إضافة الشيء إلى الشيء"[5] .

وينتقل صاحبُ لسانِ العرب بالإسناد من الضَمّ إلى المعاضدة ، يقول ابنُ منظور: " كُلّ شيء أسنَدتُ له شيئاً ، فهو مُسند . وقد سند إلى الشيء يَسنُدُ سنُوداً. ومن معانيها أيضا : ما ارتفع من الأرض في قِبَلِ الجبل أو الوادي ، وكلّ شيء أسندت إليه شيئاً. وساندتُ الرجلَ مساندةً: إذا عاضدْتُهُ ، والسّنَدُ: المعتَمَدُ ، والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله... "[6] .

وجاء في تاج العروس: " ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه ، أي أسندت إليه ، وساند فلان: عاضده وكاتفه ، وسوند المريض ، وقال: ساندوني"[7].

والملاحظ أنّ الجامع بين تلك التعريفات اللغوية هو معنى الضمّ والإضافة ، ومن هذه المعاني ما يدور حول معنى أصل القوّة والدّعم ، وهذا ما يُيَسّرُ فهْمَ المعنى الاصطلاحي.

في الاصطلاح: قدّم علماءُ اللّغة مجموعة من التعريفات الدقيقة للإسناد ، حيث قام التهانوي بتحديد مفهوم الإسناد اللغوي بقوله: " وعند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، أي ضمّها إليها وتعلّقها بها ، فالمنسوبُ يُسمّى

مسنداً ، والمنسوبُ إليه مسنداً إليه... ، وثانيهما الإسناد الأصلي ، فالإسنادُ غير الأصلي على هذا لا يُسمّى إسناداً ، وعُرّف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيدُ المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها ..."[8] .

وعرّف الشريف الجرجاني الإسناد بقوله: " الإسناد : نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعمّ من أن يفيد المخاطب فائدة يصحّ السكوتُ عليها أوّلاً ، وفي عُرف النحاة: عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، على وجه الإفادة التامّة ، أي على وجه يجسنُ السّكوتُ عليه"[9].

وفي الاصطلاح العلمي يكون الإسناد : نسبة شيء إلى شيء آخر. يقول ابن سيده في مخصّصه: الإسناد هو " الحديث عن الشيء ، أو نسبة شيء إليه ، فأنت إذا قلت:(قمتُ) فقد أسندت القيام إليك ؛ أي نسبته إليك"[10] .

وبالتالي يكون الإسناد هو " ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى ، بحيث يفيد أنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى "[11]. وهذا ما يؤكّده الأستاذ عبّاس حسن بقوله:" إثبات شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه"[12] .

وبهذا يكون الإسناد هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد(المسند إليه والمسند) ؛ كالعلاقة بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل أو نائبه ، وبين كلّ ما يعمل عمل الفعل ، كالمشتقّات. وبالتالي تغدو هذه العلاقة عبارة عن قرينة معنوية ، ويمثّل كلٌّ من المسند إليه والمسند وحدة إسنادية[13]. فالإسناد أساس العلائق في الجملة ، وقد ذهب الدكتور مهدي مخزومي إلى تحديد مفهوم الإسناد بأنه " عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه"[14] .

والإسنادُ ذلك الحكم المعتمد الذي تقام عليه الجملة ، وغايته واحدة ، وهي إفادة معنىً يحسنُ السّكوت عليه. ومن المفيد التذكير أنّ أهل العربية فرّقوا بين نوعين من الإسناد: الأوّلُ يدخل ضمن علم المعاني ، وهو أحد فروع البلاغة العربية ، والآخر تُبنى على أساسه الجملة العربية ، ويكون ضِمن علْم النّحو .

وللإسناد طرفان: المسند إليه والمسند ، وهما المبتدأ والخبر ، وما أصله كذلك ، والفعل والفاعل ونائبه ، ويتبع الفعل اسم الفعل.

وقد ذكر سيبويه موضوع الإسناد في الصفحات الأولى من كتابه ، إذ يقول: " (هذا باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلّمُ منه بُدّاً ،

فمن ذلك الاسم المبتدأ ، والمبنى عليه ، وهو قولك(عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك)، ومثل ذلك قولك(يذهبُ عبدُ الله) فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء..."[15] .

المركّبُ الإسناديُ ، عند سيبويه ، يقف على مُسند ومُسند إليه ، هما: الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر.

غير أنّنا يمكن أن نلاحظ أمرين اثنين من نصّ سيبويه. الأوّلُ: أنّ سيبويه لم يحدّد صراحةً المقصود بالمسند والمسند إليه في المركّب الإسنادي الفعلي ، مع أنّ علماء النّحو أجمعوا أنّ الفعل هو المسند ، والفاعل هو المسند إليه . وفي المركّب الإسنادي الاسمي يكون المبتدأ هو المسند إليه ، ما لم يكن مشتقّاً رافعاً لما بعده ، وأنّ الخبر هو المسند.

والأمر الثاني: أنّ سيبويه — على خلاف ما تعارف عليه النحويون- جعل المبتدأ مسندا ، والخبر مسندا إليه ، يقول: " هذا بابُ الابتداء ، فالمبتدأ كلّ اسم ابْتُدِئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداءُ لا يكون إلاّ بمبني عليه ، فالمبتدأ الأوّلُ ، والمبني ما بعده عليه ، فهو مسند ومسندٌ إليه"[16] .

وإذا كان هذا النصُّ يشوبُهُ الكثيرُ من الغموض ، إذ لم يكشفْ سيبويه عن المسند والمسند إليه صراحة ، لكنّه أفصح عن مراده في موضع آخر ، حيث قال:" فأمّا المبنيُ على الأسماء المبهمة فقولك:(هذا عبدُ الله منطلقا)... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو (عبد الله)، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتّى يبنى عليه ، أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند ، والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجارّ والفعل فيما بعده "[17] .

هكذا يتّضحُ أنّ جمهور النحويين بعد سيبويه خالفوا شيخهم في تحديد المسند من المسند إليه.وهذا " التحديد خلافُ المشهور بين النحاة من بعده ؛ أنّ المبتدأ هو المسند إليه ، وأنّ الخبر هو المسند في الجملة الاسمية ، وأمّا في الجملة الفعلية ، فالفعل مسند ، والفاعل مسند إليه"[18] .

قد ارتقى سيبويه بالإسناد أن جعله منهجا يتحكّمُ في تقسيم كتابه إلى أبواب وفصول. يقول الدكتور محمد البكّاء:" وقد بنى سيبويه الكتاب على (الأبواب) وعقد على(أقوال العرب) التي تُمثّل أمثلة استخدام اللّغة العربية لدى فصحائهم ، وقد دأب في

تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد ، وهو ينظر في عللها ، ويفاضلُ بينهما ، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية ، يصنفها ويقومها "[19] .

فمنهج سيبويه واضح في تصنيف أبواب الكتاب ، حيث قام على معالجة الإسناد في ثلاثة محاور كبرى . يمكن تلخيصها فيما يلي[20] :

- إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله.
- إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله.
- الإسناد الذي يعتمد على الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته.

وكان الزمخشري عارفاً عالماً بأهمية عنصر الإسناد في العملية الكلامية ، قال في تعريف الكلام:" والكلامُ هو المركّب من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك:(زيدٌ أخوك ، وبِشرٌ صاحبُك) ، أو في فعل واسم ، نحو قولك:(ضرب زيدٌ ، وانطلق عمرو) ، ويُسمّى الجملة "[21] .

ومن المعلوم عند النحويين أنّ التركيب الذي ينعقد به الكلامُ في العربية لا " يحصل إلّا من اسمين... أو من فعل واسم... ، ولا يتأتّى ذلك من فعلين ؛ لأنّ الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتىّ تسنده إلى محدّث عنه ، ولا يتأتّى من فعل وحرف ، ولا حرف واسم ؛ لأنّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل ، فهو كالجزء منهما ، وجزءُ الشيء لا ينعقدُ مع غيره كلاماً ، ولم يفد الحرف مع الاسم إلّا في موطن واحد ، وهو النداء خاصّة ، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ، ولذلك ساغت فيه الإمالة"[22] .

فعناصر الإسناد لا تتحقّق إلّا في الاسم والفعل ، ولا يدخلُ فيها الحرف(الأداة) ، أي يمكن أن يكون الاسم مسنداً ومسنداً إليه ، وأمّا الحرف فلا نصيب له في عناصر الإسناد[23] .

والإسناد سبب التلاحم والترابط بين أجزاء الجملة الواحدة ، حيث نرى " ابن يعيش يقارنه (أي الإسناد) بتركيب الإفراد ، ويستنتج من ذلك أنه عن التركيب الإسنادي ينشأ في الجملة التحامٌ يجعل منها لا مجموعة معانٍ يضافُ بعضُها إلى بعض بل معنىً جديداً كلّياً مُوَحّدا"[24] .

هكذا أدرك النحاةُ العربُ أنّ المركّب الإسنادي ينشأ منه معنىً جديدٌ يختلف كلّ الاختلاف عن معاني المفردات التي يتكوّن منها التركيب.

علاقة الإسناد بالجملة والكلام: الجملةُ من الألفاظ التي وردت في كتب التراث العربي قديماً ، إذ لم تأخذ معناها الاصطلاحي إلاّ بعد تراكم الحدود وتفاوت المفاهيم. ويُعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أوّل نحويٍ استخدم لفظ"الجملة" ، يقول: " هذا كتابٌ فيه جملة الإعراب"[25]. ولم يقصد الخليل بالجملة المعنى الاصطلاحي ، وإنما قصد به مجموعة القواعد الجزئية المنظّمة للأحكام النحوية.

إذا انتقلنا إلى الدّلالة الاصطلاحية للجملة فإنّنا سنقف على تباين شديد فيها ؛ ممّا حدا ببعض الدارسين إلى القول بأنّ ذلك أمرٌ مستحيلٌ ، أو مشكلةٌ مستعصيةٌ[(26)] ، وما ذاك إلاّ لشدّة الخلاف في التحديد الإصطلاحي . وأوّل معنى اصطلاحي للفظ" الجملة" لم يكن مع سيبويه في كتابه[27] ، وإنما كان مع المبرّد الذي استعمله للدّلالة على ركنَيْ الإسناد(الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره) ، يقول: " ومثل هذا من الجمل قولك(مررت برجل أبوه منطلق) ، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال"[28].

بدأت تظهر مجموعة من المصطلحات للدلالة على معان متقاربة عند بعض النحويين الذين تأخّروا عن سيبويه والمبرّد ، غير أنّ هذه المصطلحات كانت مختلقة ومتباينة من نحوي إلى آخر ، لاختلاف الدلالة بينها. وأبرز هذه المصطلحات(الجملة ، الكلام ، القول).

ولعلّ ابن جني من أشهر اللّغويين والنحويين الذي تفطنوا للفرق البيّن بين المصطلحات الثلاث ، فعقد لذلك بابا في كتابه الخصائص سماه(هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول) ؛ إذ يرى أنّ (الكلام) لفظٌ مستقلٌّ بنفسه مفيدٌ لمعناه ، وهو ما يُسمّيه النحويون الجمل ، ويرى أنّ (القول): أصله كلّ لفظ مَذِلَ به[29] اللّسانُ تامّاً كان أو ناقصاً ؛ فالتام هو المفيد ، أي الجملة وما كان في معناها ، والناقص ما كان ضدّ ذلك ، نحو: (زيدٌ ، وإنّ) ؛ فكلّ كلام قول ، ولا يصحّ العكس[30].

الملاحظ أنّ ابن جنّي وغيره من العلماء الذين عاصروه أو الذين جاءوا بعده لا يفرّقون بين الكلام والجملة. وقد اهتمّ النحاةُ بالإسناد لدرجة أن جعلوه عمدة في حدّ الجملة ، والفرق بينها وبين الكلام ؛ فالاستراباذي يمثّل الاتجاه الذي يرى أنّ الجملة ما تضمّنت

الإسناد الأصلي ، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته"[31].

ويمكن توضيح ذلك بهذا المثال:

1- زيدٌ يكرم جاره ---------- كلام

2- يكرم جاره ----------جملة

وفي معرض حديثة عن حدّ ابن الحاجب للكلام حينما قال: " الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد"[32]. فذكر أنّ المراد بـ(الإسناد) الإخبار في الحال ، أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ؛ وإنما قال المصنّف(يقصد ابن الحاجب): بالإسناد ، ولم يقل بالإخبار ؛ لأنه أعمّ ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري ، والطلبي ، والإنشائي[33].

وتبعَ الرضيَ ابنُ هشام الأنصاري ، حيث عرّف الكلام والجملة وربط بينهما بشرط الإفادة ، يقول: " اعلم أنّ اللّفظ المفيد يُسمّى: كلاماً وجملةً. ونعني بالمفيد ما يحسنُ السكوتُ عليه. وأنّ الجملة أعمّ من الكلام ، فكلّ كلام جملة ، ولا ينعكس ؛ ألا ترى أنّ نحو: (قام زيدٌ) من قولك(إن قام زيدٌ قام عمرٌ) يسمّى جملة ، ولا يُسمّى كلاماً؟ لأنّه لا يحسنُ السكوتُ عليه "[34].

هكذا يكون (الإسناد) ذلك المفهوم الذي يستوعب كلّ المعاني التي يبنى عليها الكلام: من خبر ، واستخبار ، ونفي ، وأمر ، واستفهام ونحوها. فكلّها ضروبٌ من القول متفرّعة عن الإسناد ، باعتباره يمثّل علاقة نحوية مجرّدة ينعقد بها المعنى النحوي الأوّل الذي يختزل المعاني الدلالية الأخرى في النظام المعجمي أو في النظام الصرفي ، كما يمكنه أن يختزل المعاني الإنجازية المقامية البلاغية.

معاني الكلام وتحديد نوع الجملة: لمعاني الكلام أثرٌ واضحٌ في الحكم على الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية في آن واحد ، ومثال ذلك(زيداً ضربته – زيدٌ ضربته): الملاحظ أنّه يجوز في (زيد) الرّفع على الابتداء ، فتكون الجملة اسمية ، مكوّنة من مبتدأ(زيدٌ) ، وخبره الجملة الفعلية التي استوفت مفعولها ، ويجوز في (زيد) النّصْبُ بإضمار فعل يفسّره الفعل الواقع بعده ، فتكون جملة فعلية ، والتقدير: (ضربت زيداً ضربته) ؛ لأنّ الفعل بعده قد استوفى مفعوله. لذلك لا يجوز أن يكون الاسم المتقدّم منصوباً به ؛ لأنّ الفعل

يتعدّى إلى مفعول واحد ، وعندما يتعذّر يُضمر للمنصوب المتقدّم فعلٌ من جنس الفعل الذي يليه على رأي البصريين ، وهذا على خلاف ما أجازه الكوفيون ،حيث أجازوا نصب الفعل المتأخّر للاسم المتقدّم ، وإن كان مستوفياً مفعوله ؛ لأنّ ضميره الذي اشتغل به ليس غيره"[35].

الحُكمُ عند النحاة القدامى على أنواع الجمل مبنيٌ على مراعاة المعاني المفترضة لكلّ نوع من أنواع الجملة ؛ الأمرُ والنهيُ والاستفهام والنفي والشرط - مثلاً- كلّها تليق بالفعل. قال ابن يعيش: " الأمرُ والنهي لا يكونان إلّا بالأفعال ؛ لأنّك إنما تأمره بإيقاع فعل ، وتنهاه بإيقاع فعل ، وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلبُ منه إيقاع ما ليس بموجود ، وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به ، فأمّا الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصحّ الأمرُ بها ، ولا النهي عنها "[36].

ولا يكتفي الرضيُّ بذكر المعاني ، وإنما يؤكّد على الحروف المختصّة والدّالة عليها بالأفعال ، يقول: " ولا شكّ أنّ التحضيض ،والعرض ، والاستفهام ، والنفي ، والشرط ، والنهي ، والتمني: معانٍ تليق بالفعل ، كان القياس اختصاص الحروف الدالّة عليها بالأفعال ، إلّا أنّ بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص ، كحروف التحضيض ، وبعضها اختصّت بالاسمية ، كـ(ليت ، ولعلّ) ، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال ؛ كهمزة الاستفهام ، و(ما ، ولا) للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كـ(ألا) للعرض... وكذا (إن) الشرطية ، فإنّ المرفوع في نحو: ((إن امرؤ هلك))[37]، يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ ، والمشهور وجوب النصب في: (إن زيداً ضربته)، و(ألّا زيداً تضربه) في العرض"[38].

هذه بعض الأمثلة من سلوك اللغة العربية في تراكيبها التي — من خلالها- استطاع نحاتُنا أن يبنوا نظريةً نحويةً عربيةً متكاملةً ، فالأدواتُ الدالّة على الاختصاص بالفعل ، بسبب أنّ الفعل" موضوع للحدوث والتجدّد" والأخرى المختصّة بالاسم ، لأنّ الاسم دالٌّ على الدوام والثبوت ، وبذلك يكون ملائماً للمعاني الراسخة في ذهن المتكلّم ، والتي هي غير قابلة للتحوّل أو التغيير.

على الرّغم من أنّ هذه المعاني التي تفسّر بعضَ الإنجازات اللّغوية كانت حاضرةً في أذهان النحاة العرب وفي مؤلّفاتهم ، لكن الفضل يعود للرضيّ في إثارتها وربطها بمعاني الكلام ، وعبر هذا الإجراء التداولي في تحليل ظاهرة الإسناد استطاع الرضيُّ أن يميّز بين أنواع الجمل ، وافتراض معاني تليقُ بنوع الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ؛ فالطلبُ مثلاً يليقُ كمعنى بالجملة الفعلية ؛ لأنّه معنى طارئ غير مستقرّ ، يلائم الفعل الدّال على التجدّد

والحدوث ، والخبرُ كمعنىً يليق بالجملة الاسمية ؛ لأنّه معنىً واقع ثابتٌ في ذهن المتكلّم ، ويلائم الاسم الدّال على الثبوت والدّوام.

هذه الأمثلة في كتب النحاة القدامى دلائل واضحة تُثبتُ مدى اهتمام النحاة الأوائل بالمعنى في التراكيب الإسنادية ، على عكس ما توهّمه بعضُ المحدثين من أنّ القدامى كانت دراستهم للإسناد وللجملة دراسةً شكليةً لا تهتمّ بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة[39].

الوظيفة التداولية للإسناد: لقد أشار فان دايك إلى العلاقة بين النحو والبلاغة ، وبين النحو والتداولية ، يقول: " إنّ صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات الصحيحة ، بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداما مطابقا ، وتُسمّى القدرة الأخيرة: الكفاءة التواصلية "[40].

لذلك لا يمكن أن نفصل النحو عن البلاغة ؛ لأنّ البحث في السياق والمقام ومقتضى الحال وعلم المعاني كلّها من مهام علم البلاغة. وهذا التمازج بين العلمين يكسب النحو مسحة تداولية(pragmatisation) كما يرى فان دايك ؛ إذ يرى أنّ النحو على قسمين: قسم ضيّق لا يتجاوز علم التراكيب ، وقسمٌ واسعٌ يندرج فيه المكوّن التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية ، وكذلك علم السيمانطيقا الكلّي[41].

كما تحدّث فان دايك عن العلاقة الوثيقة بين مستويات التحليل اللغوي ، وذكر أنّ المستوى التداولي ينبني على المستوى التركيبي ، كما تحدّث عن تقسيم الجملة إلى مسند إليه ومسند ، وذكر أنّ هذا التقسيم هو تقسيم وظيفي تداولي[42]. واعتمد فان دايك على معيار المسند إليه والمسند في تقسيم القول ، وطرح كثيراً من الأسئلة التي تتعلّق بوظائف المسند إليه والمسند . يقول: " هل تمييز (المسند إليه- المسند) ينبغي أن يُعرّف ويحدّد من جهة التركيب أو السمونطيقا أو التداولية ؛ أعني هل هذه العبارات تختصّ بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي ، أم هي تختصّ بالتراكيب السياقية لأفعال الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها "[43].

من المؤكّد أنّ النحو بمفهومه التداولي الواسع يراعي الجانب الاستعمالي في التراكيب ، كما أنّه يمكّن مستعمل اللغة من " تعليل عدد كبير من ضروب التعميم ؛ في كلّ من الجمل والخطاب ، في حدود الإطار النحوي نفسه"[44]. لذلك وضع علماء التداولية مجموعة

من الشروط الوظيفية لكلّ من المسند إله والمسند ، منها: أنّ المسند إليه يمثّل المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب(المتكلّم- المخاطب)، وأنّ المسند يمثّل المعلومات الجديدة التي يريد المتكلّم إضافتها إلى الرصيد المشترك.وتتجلّى هذه الخاصية في المسند إليه بأن يكون معرّفا في البنية والتركيب[45].

ولعلّ قرينة الترتيب (التقديم والتأخير) من أهمّ القرائن التي تعمل على توجيه الوظائف التداولية في مستوى البنية ، وذكر فان دايك أهميتها في تحديد المسند إليه والمسند في الجملة[46]. فالأصل أن يقع المبتدأ قبل الخبر من حيثُ الرتبة ؛ لأنّ المبتدأ محدّثٌ عنه ، والخبر حكمٌ يوقعه المتكلّم على المبتدأ ، نحو: (محمدٌ منطلقٌ) ، ويجوز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر إن لم يوهم ذلك ابتدائية الخبر ، نحو:(منطلقٌ زيدٌ).

هكذا توجد مواضع يجب فيها مخالفة الأصل ، فيكون الخبر مقدّماً والمبتدأ مؤخّراً ؛ مثال ذلك أن يكون الخبر اسم استفهام ، نحو: كيف أنت؟ قال سيبويه في باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه: " وذلك قولك.. وأين زيد؟ وكيف عبد الله؟ ، وما أشبه ذلك. فمعنى أين ، في أيّ مكان ، وكيف ، على أية حالة. وهذا لا يكون إلّا مبدوءاً به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام".

إذن صدرُ الكلام هو موضع المعنى الذي يُبنى الكلامُ عليه رغم اختلاف عبارات النحويين في التعبير عن ذلك . فالمعتمد في فهم معنى التركيب هو المستوى التداولي المرتبط بالبنية أساساً لا بالسياق ، وهنا تتحدّد تداولية هذا التركيب من خلال تحديد وظائف العناصر المكوّنة للتركيب ، وقد تتدخّل الأغراض في تحديد هذه الوظائف. وهذا ما قام به عبد القاهر الجرجاني في تحديد وظيفتي(المسند إليه والمسند) بمراعاة غرض المتكلّم ، من ذلك تحليله لبيت أبي تمام[47]:

لُعابُ الأفاعي القاتلات لعابه وأَريُ الجنى اشتارته أيدٍ عواسلُ.

ذكر الجرجاني عدم صحّة اعتبار(لعاب الأفاعي): مبتدأ ، و(لعابه): خبرا ، مع أنه لا يوجد أيّ مانع من حيث القواعد النحوية ، فكلا الكلمتين معرفة ، وكلاهما تصحّ أن تكون مبتدأ أو خبراً ، إلّا أنّ الجرجاني ردّ أن يكون المتقدّم منهما مبتدأ ؛ لأنّ الشاعر أراد أن يُشبّه لعاب الممدوح بلعاب الأفاعي لا العكس ، فإن قيل صحّة ذلك على سبيل التشبيه المقلوب للمبالغة ، يردّ بشطر البيت الأخير ؛ لأنّ اعتبار لعاب الممدوح مبتدأ يجعله مشبّها بلعاب

الأفاعي مرّة ، وبأري الجنى مرّة أخرى ، وهذا معنى صحيحٌ على اعتبار أنّ الأول للأعادي والثاني للأولياء ، بخلاف ما إذا اعتبرنا لعاب الأفاعي مبتدأ ، فقد يؤدّي إلى معنى غير صحيح وغير مقصود لدى المتكلّم ، وهو تشبيه لعاب الأفاعي بأري الجنى الذي لا وجه له البتّة.و" يخرجُ بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمّام ، وهو أن يكون أراد أن يُشبّه (لعاب الأفاعي) بالمداد ، ويُشبّه كذلك (الأريَ) به "[48].

لم يغفل النحاةُ والبلاغيون العرب القدامى الجانب الوظيفي التداولي للعملية الإسنادية ، من ذلك قولهم: المبتدأ(معرفة المخاطب) والخبر(محطّ فائدة السامع)، والتمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته)، والنداء(طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل)، والتوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب ، وإزالة الاحتمال في التأويل)[49].

يمثّل المسند إليه والمسند والعلاقة الرابطة بينهما الوظيفة الأساسية للتركيب النحوي في مستوى البنية. كما حدّدوا الوظيفة الثانوية وتسمّى " متعلقات الفعل أو مخصّصات الإسناد"[50].

ومن الدارسين المحدثين الذين اهتموا بالجانب الوظيفي التداولي للإسناد الدكتور تمام حسّان ، إذ جعل الإسناد قرينة معنوية من قرائن التعليق ، واعتبره أهمّ تلك القرائن ، وجعل بقية القرائن قيودا عليه.

وحدّد تمام حسان علاقة الإسناد بقوله: " وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر ، والفعل بفاعله ، والفعل بنائب فاعله ، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله ، وبعض الخوالف بضمائمها"[51].

فالإسناد هو تلك العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه ؛ ولأنها قرينة معنوية نفهم أنّ الأول مبتدأ والثاني خبر ، أو أنّ الأول فعلٌ والثاني فاعل أو نائب فاعل[52].

لقد اتخذت قضية (العمدة والفضلة) نسقاً نحوياً قارب النحاةُ المخصصات على وفقه ، حيث رأوا أن هذه المخصصات تدخل ضمن ما يسمى(الفضلات) وليس العمد ؛ إنّ المتكلم يستطيع تركها في الكلام من دون أثر لها عليه ، وهي في اصطلاح النحاة ما يستغنى عنه في الكلام. أمّا العلماء المحدثون فلهم نظرة تختلف عن القدامى ، فالتركيب عندهم

مجموعة العلاقات الناظمة للكلام ، وأنه يشتمل على جميع العلاقات التي يمكن أن تحصل بين عناصر الكلام المختلفة.

فالتركيب عند المحدثين يشمل طريقة انتظام الكلمات والجمل والعبارات في الكلام ، وليس التركيب أشكالا متعددة ، توجد في جملة دون أخرى.

كانت نظرة النحاة القدامى للعملية الإسنادية أكثر موضوعية ، وذلك من خلال تقسيمهم الكلام إلى عمدة وفضلة ، وهو تقسيم شكلي تركيبي محض ؛ لأنّ الجانب الأدائي في الكلام يفترض أن يكون هناك جانب تواصلي يؤدّيه الكلام قد لا يكتفي بعنصري الإسناد ، وإنما قد يكون في الفضلة نفسها. فلو أنّ سائلا سأل: كيف جاء زيدٌ؟ لما جاز لنا أن نجيب: جاء زيدٌ ، بالرغم من أنّ الجملة الأخيرة تحتوي على عنصري الكلام(المسند والمسند إليه) ، والصواب أن نبحث عن الحال ، وهو غير عمدة عند القدامى. وهذا هو الفرق بين مسألة التواصل التي تؤدّيها اللغة ، ومسألة التركيب في جانبه الشكلي.

ونظرا لهذا التقصير في حق الوظيفة التواصلية لعنصري الإسناد ، قام النحاة في العصر الحديث بتقسيم الجملة إلى: جمل إسنادية وجمل غير إسنادية (تواصلية)، وكلتا الجملتين تؤدي وظيفة الدلالة والتواصل في الكلام[53]. فالجمل غير الإسنادية هي التي يمكن أن تعدّ جملا إفصاحية ، أي إنها كانت في أوّل أمرها تعبيرا انفعاليا يُعبّر عن التعجّب أو المدح أو الذمّ ، أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثمّ جمّد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها ، فجرى مجرى الأفعال[54].

التراكيب الإسنادية ومعاني الكلام: تناول نحاتنا القدامى البنية التركيبية مع المعنى الناتج عن التركيب النحوي ، مع العلم أنّ النحاة القدماء أشاروا إلى التركيب الإسنادي ، إذ يمثل العلاقة الإسنادية الواضحة ، أي علاقة المسند بالمسند إليه ، وما يعتري هذه العلاقة من أحوال لغوية مختلفة. وعلموا أنّ تمام الفائدة لا يكون إلّا بتمام جميع عناصر التركيب ، فإذا ما اكتملت الأجزاءُ اكتملت الفائدة ، وإذا ما جاءت الأجزاء منقوصة ، بقيت الفائدة منقوصة هي أيضا[55].

لذلك التركيب الإسنادي لا يكتمل إلا بتوافر العنصرين الأساسيين ، ظهورا أو تقديرا ، هما: المسند والمسند إليه ، وبحضورها يكتمل المعنى ، ولكن قد يغيب المعنى على

الرغم من توافر المسند والمسند إليه ، في هذه الحال يحتاج التركيب إلى عناصر أخرى تشارك في تتمّة المعنى وإحداث الفائدة. وهذا ما يسميه العلماء بـ(مكمّلات العملية الإسنادية).

وتوجد تراكيب أخرى لا يظهر فيها طرفا الإسناد على مستوى الإنجاز ، مثال ذلك(يا محمّدُ): في أسلوب النداء هذا يظهر حرفٌ مع اسم ، وهو من التراكيب الممتنعة عند النحاة. فكيف تعامل النحاة مع مثل هذه التراكيب على أساس أنّ الإسناد يستوعبُ جميع مستويات الإنجاز اللغوي ؟

ذهب سيبويه وغيره إلى أنّ المنادى منصوب ، أو في موضع اسم منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[56] ، أمّا المبرّد فينصبه بفعل مقدّر متروك إظهاره ، و(يا) -عنده - في نحو (يا عبدَ الله) بدلٌ من قولك: أدعو عبدَ الله[57] .

ويذكر ابن مالك أنّ العرب جعلوا الفعل في أسلوب النداء لازم الإضمار ؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال ، وقصد الإنشاء ؛ حيث إنّ إظهاره يوهم أنّ المتكلّم مُخبرٌ بأنه سيوقع نداء[58] .

اعتمد النحاة القدامى على عامل التقدير لردّ التراكيب المخالفة في الظاهر للتراكيب الممكنة في نحونا العربي ، وبذلك يستطيع الإسناد أن يستوعب الكثير من الإنجازات اللغوية ، فأدخلوا أسلوب النداء بذلك التقدير إلى التراكيب الإسنادية الممكنة ، لينضوي تحت مفهوم الجملة الفعلية. وهذا ما صرّح به الرضي بقوله: " وعلى المذهبين فـ(يا زيدُ) جملة "[59] .

الخاتمة: في خاتمة هذا العمل تنتهي الدراسةُ إلى جملة من النتائج العلمية التي توصّلتُ إليها ، ومن أهمها:

1- لا يمكن إغفال أهمية الإسناد وموقعه في بناء النظرية النحوية العربية ، وخاصة التأسيس العلمي والمنطقي للقاعدة النحوية التي تراعي نطق اللغة وفق معايير وأنظمة .

2- لا يمكن أن تعدّ الجملة – في نظر أهل اللغة والنحو- تامّة نحويا إلاّ إذا توافر فيها طرفا الإسناد ، وإن غاب أحدهما يلجأ النحاة إلى التقدير والتأويل ، لا لشيء سوى إتمام ركني الإسناد في تلك التراكيب التي تخلو من طرفي الإسناد .

3- من المعلوم أنّ العلاقات الإسنادية تعتبر الرابط الأساس بين الكلمات في التركيب اللغوي ، حيث تبدو الألفاظ متطابقة مع بعضها ومتناسقة ، ومنها تسند الكلمات إلى بعضها.

4- مفهوم الكلام في التراث النحوي العربي- كما هو عند الرضي- والذي جعله مفهوماً يُطلقُ على كلّ جملة استقلّت بمعنى من معاني الكلام- هو نفسه مفهوم(العمل النحوي) عند أوستين ، وسيرل.

5- اعتمد النحويون الإسناد للدلالة على الربط بين معاني الكلام(الجملة) ، واستقلالية المعنى في الكلام هو الموضوع الرئيس(الحقيقي) لعلم اللسانيات ، ومنهج يحدد(مفهوم العمل اللغوي) ، وليس الجملة – كما كان سائداً عند البنيويين-

الهوامش

([1]) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ، البكاء محمد كاظم ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، العراق(د.ط) 1989م ، ص 19.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1962م ، ص490.

(3) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري إسماعيل بن حمّاد ، تحقيق: عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ،بيروت ، لبنان ، ط4 ، 1990 ، 490/2.

(4) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس أبو الحسين أحمد ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1979م ، 105/3.مادة(سند) .

([5]) التعريفات ، الجرجاني السيّد الشريف علي بن محمد ، دار الإيمان للطبع ، الإسكندرية ، مصر ، 2004م ، ص 32.

(6) لسان العرب ، ابن منظور جمال الدين ، تح: أمين عبد الوهاب ومحمد البيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1416هـ1996م ، 387/6 وما بعدها .

(7) تاج العروس من جواهر القاموس ، الزبيدي ،تح: عبد الستار أحمد فراج ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ،ط1 ، 1965م ، 214/8 وما بعدها .

(8) كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي محمد علي الفاروقي ، تح: لطفي عبد البديع ، ترجمة النصوص الفارسية: عبد المنعم محمد حسنيين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب(د.ط) ، 1972م ، 144/3 ، 145.

(9) الجرجاني ، التعريفات ، ص 32 .

(10) المخصّص ، 490/2.

(11) الجرجاني الشريف ، التعريفات ، ص 32.

(12) النحو الوافي ، 25/1.

(13) ينظر: مبادئ اللسانيات ، قدور أحمد محمد ، الدار العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2011م ، ص 184.

(14) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، المخزومي مهدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، العراق ، ط2 ، 2005م ، ص 31.

(15) الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ، تح: عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان(د.ط) 1991م ، 23/1 .

(16) الكتاب ، 126/2.

(17) الكتاب ، 78/2 .

(18) بناء الجملة العربية ،حماسة محمد عبد اللطيف ، القاهرة ، ط1 ، 1996م ، ص 28 .

(19) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ، محمد كاظم البكاء ، ص 19 .

(20) ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة- دراسة نحوية دلالية ، ميلاد خالد ،المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ط1 ، 2001م ، ص 51.

(21) المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، عناية: بدر الدين النعساني ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان(د.ط) ، ص 6.

(22) شرح المفصل ،ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين ، تقديم: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001م ، 73/1

23 ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، السامرائي فاضل صالح ، ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد ، العراق ، 1998م ، ص 11.

(24) نظرات في التراث اللغوي العربي ، المهيري ، ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1993م ، ص 34 ، 35.

(25) ا الجمل في النحو ،الفراهيدي الخليل بن أحمد ، ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1ن 1985م ، ص 33 .

(26) مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي : خير الدين الحلواني ، مجلة المناهل ، العدد (26) لسنة 1983 ، ص196 .

(27) كان سيبويه يستعمل مصطلح(الكلام) في كتابه ؛ ليعطيه مفهوما مشابها لمفهوم الجملة عند النحاة بعده . يقول: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" ، الكتاب ، 25/1 .

(28) المقتضب ، دار الكتب العلمية ، لامبرد أبو العباس محمد بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1999م ، 125/4 .

(29) مذل: بمعنى تحرّك به اللسان ونطق ، ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، 621/11.

(30) ينظر: الخصائص ، ، ابن جني ، تحقيق: محمد النجّار ، الهيأة لمصرية العامة للكتاب ، ك4 ، 1999م ، 18/1.

(31) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الإستراباذي رضي الدين ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2000م ، 1/ 31 ، 32.

(32) الإستراباذي رضي الدين ، شرح الرضي ، 31/1.

(33) ينظر: شرح الرضي ، 31/1 ، 32.

(34) الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام الأنصاري تحقيق: علي فودة نيل ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ط1 ، 1981م ، ص 35.

(35) ينظر: شرح المفصّل ، ابن يعيش ، 30/2 .

(36) شرح المفصّل ، 37/2.

(37) سورة النساء: 76.

(38) شرح الرضي ، 470/1.

(39) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1988م ، ص 39.

(40) النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، فان دايك ، ترجمة: عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء ، بيروت ، إفريقيا الشرق ،2000م ، ص32 ، الهامش 4.

(41) ينظر: النص والسياق ، ص 29.

(42) ينظر: النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ص 163.

(43) النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ص 164.

(44) النص والسياق ، ص 29.

(45) ينظر: دايك فان ، النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ص 167 ، 168.

(46) المرجع نفسه ، ص 165.

(47) ينظر: ديوان أبي تمام(حبيب بن أوس الطائي)، شرح: الخطيب التبريزي ، تحقيق: محمد عزام ، دار المعارف ،القاهرة ، مصر(د.ط) 1964م ، 123/3. وهذه الأبيات من جيّد شعر أبي تمام في وصف القلم. (الأري): العسل – (اشتارته): جنته من الخلايا- (العواسل): التي تطلب العسل.

(48) دلائل الإعجاز ، الجرجاني عبد القاهر ، تعليق: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني- القاهرة(المؤسسة السعودية) بجدّة ،- طبع مكتبة الخانجي ، مصر.ط3 ، 1992م ، ص 371 ، 372.

(49) ينظر: دراسات في اللسانيات العربية(بنية الجملة العربي- التراكيب النحوية التداولية) عبد الحميد مصطفى السيد ، مكتبة الحامد ، عمان- الأردن ، ط1 ، 2004م ، ص 121.

(50) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني الخطيب شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي ، الشركة العالمية للكتاب ، لبنان ، ط3 ، 1983م ، ص 15.

(51) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ،دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب(د.ط. ت) ، ص 194.

(52) ينظر: المرجع نفسه ، ص 191 ، 192.

(53) ينظر: في النحو العربي : نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، ص 53.

(54) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث ، حماسة محمد عبد اللطيف ، الكويت ، 1983م. ، ص 97.

(55) ينظر: التعريفات ، الجرجاني ، ص 210.

(56) ينظر: الكتاب ، 182/2.

(57) ينظر: المقتضب ، 202/4.

(58) ينظر: شرح التسهيل ، تحقيق/ عبد الرحمن السيد ، هجر للطباعة ، ط1 ، 1990م ، 385/3.

(59) شرح الرضي ، 346/1. ويقصد بالمذهبين: مذهب سيبويه ومذهب المبرّد.